مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والإدارة، م٣، ص ص ٣٣-٦٠ (١٤١٠هـ/١٩٩٠م)

الناتج المحلي الإجمالي والمستويات العامة للأسعار
«دراسة مقارنة لدول مجلس التعاون الخليجي»

محمد نجيب غزالي خياط و عبدالعزيز أحمد دياب
أستاذا الاقتصاد المساعدان
قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك عبد العزيز — جدة - المملكة العربية السعودية

المستخلص : ترتبط دول مجلس التعاون الخليجي بروابط اقتصادية وتاريخية وجغرافية تجعل إمكانية التوصل إلى التكامل الشامل أمرًا ميسورًا. وتعتبر مقارنة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمستويات العامة للأسعار إحدى نقاط الانطلاق نحو تحقيق هذا الهدف. تتناول هذه الدراسة الطرق التطبيقية في مجال مقارنة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويعتمد النموذج المستخدم على وجود علاقة بين الناتج المحلي الحقيقي والنقدي. ومما لاشك فيه أن مدى انفتاح وانغلاق الاقتصاد القومي على العالم الخارجي يؤثر على هذه العلاقة. وقد غطت الدراسة الفترة من عام ١٩٧٦- ١٩٨٥م معتمدة على إحصائيات سنوية.

تبين من معادلة الانحدار المستخدمة لدول مجلس التعاون الخليجي كل على حدة، أن هنالك فوارق بين النواتج المحلية الإجمالية الحقيقية لهذه الدول. واتضح أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتأثر بدرجة عالية بمؤشر انفتاح الاقتصاد القومي على العالم الخارجي. كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي قد تأثر بشكل كبير بانخفاض عائدات النفط في هذه الدول، مما يستوجب إتباع سياسة تنويع مصادر الدخل وبشكل جذري. كذلك تبين أن هنالك فارقًا كبيرًا في المستويات العامة للأسعار وساعد على اتساع هذه الفجوة الاختلاف في القدرة الاستيعابية لدول مجلس التعاون الخليجي.

المقدمة

إن دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان) ترتبط بروابط اقتصادية وتاريخية وجغرافية كبيرة تجعل إمكانية التوصل إلى تكامل اقتصادي أمرًا ميسورًا. وتعتبر الدراسة المقارنة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمستويات العامة للأسعار أحد دعائم أوجه هذا التكامل.

فالفارق الكبير في المستويات العامة للأسعار وفي النواتج المحلية الإجمالية لأي مجموعة من الدول ترغب في التكامل، يشكل عائقا أساسيًا نحو تحقيق هذا الهدف. ذلك أن فرق المستويات العامة للأسعار يؤدي إلى هجرة عناصر الإنتاج من الدول المنخفضة الأسعار إلى الدول ذات الأسعار المرتفعة، مما يترتب عليه تحقيق معدلات نمو مختلفة في داخل هذه الدول. وكذلك فإن الدول التي تتمتع بناتج محلي حقيقي مرتفع سيؤدي انضمامها إلى انخفاض نصيب الفرد من هذا الناتج، والعكس صحيح بالنسبة للدول ذلك الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المنخفض. لذا لابد لنا من الدراسة المقارنة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمستويات العامة للأسعار لتحديد نطاق اختلاف كل دولة عن الدول الأخرى الأعضاء في المجلس.

فمقارنة الدخول بين مجموعة من الدول لا يختلف كثيرًا عن مقارنة دخول مجموعة من الأفراد يعيشون في نفس الدولة، حيث إن المشكلة الرئيسة تكمن في تغير أنماط الاستهلاك. إلا أن المقارنة الدولية تضيف مشكلة أخرى وهي فارق سعر الصرف والقوة الشرائية للعملة المحلية. ويعتبر عقد المقارنة بين دولتين أمرًا ميسورًا، إلا أن مجال لدراستنا هو عقد مقارنة لمجموعة من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

الإطار التطبيقي للدراسة

قامت العديد من الدراسات بإلقاء الضوء على مقارنة الناتج المحلي الحقيقي معتمدة على الأرقام المجهزة سابقًا مثل رقم باش، رقم لاسبير. لكن هنالك دراسات اعتمدت على أسلوب تجميع البيانات والإحصائيات، ومن ثم التوصل إلى قياس التغيرات في الناتج المحلي الحقيقي ومقارنة ذلك بين مجموعة من الدول[1]. ولقد تباينت أهداف المقارنة، فالمجموعة الأوروبية اهتمت بالمقارنة فيما بينها بغرض سد الفجوة بين مجموعة دول مجلس التعاون الأوربي، إضافة إلى تحديد أجور منسوبيها في الدول طبقا لمستويات المعيشة، بينما اهتمت دول أخرى مثل دول أمريكا اللاتينية بهذه الدراسات للوصول إلى مدى إمكانية التكامل الاقتصادي بين مجموعة هذه الدول.

(1) **I. B. Kravis**, Comparative Studies of National Income and Prices, *Journal of Economic Literature 22* (1), (March, 1984): 1-40.

ويعود تاريخ الدراسات التطبيقية لمقارنة الناتج المحلي إلى القرن السابع عشر، حينما قام جريجوري كنج (G. King) بإجراء دراسة مقارنة لكل من انجلترا، وفرنسا وهولندا. واعتمد كنج في دراسته على تقييم الناتج القومي لمجموعة الدول بالجنيه الإسترليني، وقد اقتصرت الدراسة على السلع الاستهلاكية لاعتبارها في نظر كنج المكون الأساسي للدخل القومي[٢].

حقيقة لم تكن هنالك دراسات واضحة المعالم حتى بداية القرن العشرين، ولعل السبب وراء ذلك هو عدم وضوح أهداف إجراء المقارنات الدولية، إضافة إلى التكاليف الباهظة. وأهم ما يميز الدراسات التي جرت في القرن العشرين، أنها تمول من قبل الأجهزة الحكومية حيث التكاليف مرتفعة والحاجة إلى التنظيم الدقيق متطلب أساسي ليكفل صحة ودقة الإحصائيات. ويمكننا تقسيم هذه الدراسات إلى الدراسات الخاصة بالدول المتقدمة وهو موضوع الجزء الأول، والدراسات الخاصة بالدول النامية وهو الجزء الثاني. ويجب أن نلاحظ أن هنالك عدة دراسات شملت الدول المتقدمة والنامية، وهذا الاتجاه ساد مؤخرًا وخصوصًا بالنسبة للدراسات التي تجريها الأمم المتحدة. وهو الأمر الذي سنتعرض له في نهاية الجزء الثاني.

١ - الدراسات الخاصة بالدول المتقدمة

أغلب الدراسات التي تناولت الدول المتقدمة وحدها هي دراسات جرت في بداية القرن العشرين أو دراسات لدول مجلس التعاون الأوروبي وفيما يلي نتعرض لأهم هذه الدراسات.

دراسة الغرفة التجارية البريطانية

اهتمت الدراسات التي أجرتها الغرفة التجارية البريطانية بقياس تكلفة المعيشة للعامل في الدول الصناعية[٣] وقد شملت الفترة ١٩٠٧- ١٩١١م. اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب تجميع المعلومات، حيث تم إجراء مسح إحصائي للإنفاق الأسري في كل دولة، وبالتالي تحديد أوزان المسكن، الملبس، المأكل بناءً على ذلك بغية حساب مؤشرات الأسعار في كل دولة، وتم إجراء المقارنة بين مجموعة الدول محل الدراسة على أساس نظام الدولة النجم، واختيرت المملكة المتحدة لتكون الدولة النجم ومن ثم مقارنة بقية الدول نسبة إليها. واستخدم الناتج القومي للدول محل الدراسة وتم تحويل قيمته إلى الجنيه الإسترليني على اعتبار المملكة المتحدة هي الدولة النجم، وذلك باستخدام سعر صرف الجنيه مقابل عملة كل دولة من الدول. وقد شمل الناتج القومي ١٠ مجموعات مختلفة من السلع الغذائية، وغطت الدراسة ما يقرب من ٢٠٠ مدينة وقرية كان نصفها تقريبًا في المملكة المتحدة والباقي في مجموعة الدول محل الدراسة[٤].

---

(2) **G. King**, *Two Tracts*, Ed. George C. Barnett. Baltimore, MD: Johrs Hopkins University Press, 1936.

(٣) فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة.

(4) **Board of Trade**, *Report on an Enquiry...*, London, Darling & Son, 1916.

ولقد انتهت الدراسات إلى إعداد خمسة تقارير، كل تقرير يهتم بدولة معينة.

أما دراسة منظمة العمل الدولية بالتعاون مع شركة فورد شملت أربع عشر دولة أوروبية لتحديد مستويات المعيشة المماثلة لعمال شركة فورد في مدينة ديترويت الأمريكية.

أعدت وزارة العمل الأمريكية قائمة بالسلع لهذا الغرض، وتم تحديدها بناءً على مسح إحصائي للإنفاق العائلي لمائة عائلة أمريكية عائلها من أصحاب الأجور المنخفضة في شركة فورد. وقامت منظمة العمل الدولية بتعديل هذه القائمة لتلائم الدول الأوروبية، وتم تجميع إحصائيات أسعار هذه السلع بواسطة مصلحة الإحصاء لكل دولة، إضافة إلى الأوزان المستخدمة للسلع محل الدراسة. كما تم حساب مؤشر فيشر القياسي للسلع الغذائية واستعمل كمدخلات للحصول على كميات السلع الغذائية من واقع الإنفاق عليها.

و لم تختلف هذه الدراسة عن سابقتها في المنهج، حيث أجريت المقارنة على أساس نظام الدولة النجم، واختيرت الولايات المتحدة لتمثل الدولة النجم وليتم مقارنة بقية الدول نسبة إليها.

إن المقارنات التي كانت تعقد في مثل هذه الدراسات هي مقارنات ثنائية تتم فيها مقارنة الأسعار، لأن مقارنة الكميات تكتنفها بعض الصعوبة إضافة إلى ارتفاع نسبة الخطأ فيها. ومن الملاحظ أيضا أنها لم تعتمد على حساب الناتج القومي. أو تقسيماته المختلفة، وإنما افترضت أن السلع الاستهلاكية أو الغذائية المكون الأساسي للناتج القومي.

دراسات منظمة التعاون الأوربي(٥)

خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥م قامت منظمة التعاون الأوربي بعدة دراسات، وشملت الدول التالية: بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، نيوزلاندة، النرويج، بريطانيا، الولايات المتحدة. واعتمدت هذه الدراسات على مقارنة نصيب الفرد من الناتج القومي (Per Capita GNP). وجرت المقارنة باستخدام نظام الدولة النجم، وباختيار الولايات المتحدة كدولة نجم تتم مقارنة بقية الدول نسبة إليها، وفي كل مقارنة ثنائية نستعمل المؤشر القياسي للكميات والأسعار لكل مجموعة من مجموعات الناتج القومي (الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الحكومي...) وذلك مرة باستخدام أوزان دولة الأساس (الدولة النجم)، والمرة الأخرى باستخدام أوزان الدولة نفسها. ولقد حددت هذه الأوزان بناء على المسح الإحصائي لإنفاق الأسرة في كل دولة من الدول محل الدراسة. وبذلك نحصل على إجابتان لكل دولة عن المؤشر القياسي للكميات أو الأسعار.

(5) **M. Glibert** and **I. Kravis**, *Comparative National Products and Price Levels*, Paris: OEEC, 1958.

في هذه الدراسات تم تحويل قيمة الناتج القومي بالعملة المحلية إلى الدولار، بناء على سعر الصرف الرسمي للدولار مقابل العملة المحلية. ومما يجدر ذكره أن الدراسة التي قام بها بيج وبومبيش (Paige-Bombach) عام ١٩٥٩م لمنظمة التعاون الأوربي اعتمدت على نفس الطريقة، ولكن قسم الاقتصاد القومي لكل دولة إلى عدة قطاعات وفقًا للصناعات، كما اعتمدت على مقارنة مجموعة من الأسعار وأسعار مكونات الإنفاق على الناتج القومي[٦]. أما الدراسة التي قام بها جلبرت وكرافس (Glibert-Kravis) لمجموعة دول مجلس التعاون الأوربي قارنت الأسعار لمكونات الناتج القومي[٧].

ومن الانتقادات الرئيسة التي وجهت لمنهج هذه الدراسات، أنها أولا تعطي إجابتين كما أوضحنا سابقًا، فضلًا عن أنها غير انتقالية (Non-transitive) مما يترتب عليه أن تكون المقارنة المباشرة بين دولتين غير مماثلة للمقارنة عن طريق الدولة النجم (الوسيط). كما أنها ثانيًا تعتمد منهج المقارنة الثنائية والتي تعطي نتائج متحيزة في صالح الدولة ذات العلاقة الأقوى بالدولة النجم. وأخيرًا. فإن تقييم الناتج القومي وتقسيماته باستخدام أسعار صرف العملة المحلية مقابل الدولار يعني افتراض تساوي القوة الشرائية مع سعر الصرف[٨]، وهو افتراض غير مقبول عملياً.

ولتلافي هذه الانتقادات استخدم مكتب الإحصاء لمجموعة دول مجلس التعاون الأوربي صيغة أي ، كي ، اس (E.K.S) والمنسوبة إلى مكتشفيها التيتو وكوفز وزولك[٩]، (Elteto, Koves, Szulc) ويمكن التعبير عن هذه الصيغة رياضيًا بالمعادلة:

$$\text{ي . ك . س}_{\text{ج هـ}} = \left(\text{ف}^{2}_{\text{ج هـ}} \cdot \prod_{\text{ي}=1}^{\text{ن}} \frac{\text{ف}_{\text{جـل}}}{\text{ف}_{\text{هـل}}} \right)^{\frac{1}{\text{ن}}}$$

حيث إن : ج، ل، هـ هي الدول محل الدراسة.

ف هو المؤشر القياسي لفيشر

ي عدد الدول محل الدراسة وتنحصر قيمتها بين ١ ، ن ولا تساوي ج أو ل.

---

(6) **M. Paige** and **G. Bombach,** *A Comparison of National Output and Productivity in the UK. and the U.S.*, Paris: OEEC, 1959.

(7) **M. Gilbert** and **I. Kravis,** *An International Comparison of National Products and the Purchasing Power of Currencies*, Paris: OEEC, 1958.

(٨) المقصود من ذلك أنه إذا كان سعر الرغيف من الخبز في انجلترا نصف جنيه إسترليني، بينما سعر صرف الجنيه للدولار هو واحد جنيه يساوي دولارين، فإن افترض تساوي القوى الشرائية مع سعر الصرف يحتم أن يكون سعر نفس الرغيف من الخبز في الولايات المتحدة دولار واحد.

(9) **I. Kravis, A. Heston** and **R. Summerse**, *International Comparisons of Real Product and Purchasing Power*, Baltimore. MD., John Hopkins Univ. Press. 1968.

وبالطبع، فإن مقارنة أي دولتين من مجموع الدول محل الدراسة ستكون محسوبة وضمن هذا المؤشر. وقد استخدم في الدراسة الناتج المحلي بدلا عن الناتج القومي، ذلك أن استخدام الناتج المحلي يستبعد مشكلة التكرار والتي تظهر عند استخدامنا للناتج القومي في مقارنة دولتين بينهما علاقات تجارية قوية. ويفضل المحللون الاقتصاديون استخدام الناتج المحلي على الرغم من أنه لا يشمل عوائد عوامل الإنتاج وإنما استهلاك رأس المال، والضرائب غير المباشرة والإعانات، ولكن من الصعب قياس استهلاك رأس المال، أما الضرائب غير المباشرة والإعانات، فإنها لا تشكل أهمية كبرى. ولذا فإن إجمالي الناتج المحلي أفضل مقياس لإنتاج الدولة.

٢ - الدراسات الخاصة بالدول النامية

في الواقع ليس هنالك الكثير من الدراسات المقارنة للدول النامية وحدها، وأهم هذه الدراسات دراسة دول أمريكا اللاتينية والتي قام بها ستانلي بيرث وايت (S. Braith Waite) في عام ١٩٦٨م[١٠] كما تعد هذه الدراسة من أهم الدراسات التي أعقبت دراسة دول مجلس التعاون الأوربي في الخمسينات، وشملت هذه الدراسة مجموعة دول أمريكا اللاتينية بالاضافة إلى الولايات المتحدة، وباعتبار تاريخ سنة الأساس يونيو ١٩٦٠م. وتم توزيع قائمة موحدة لتجميع إحصائيات أسعار السلع من عواصم دول أمريكا اللاتينية، وقد قسمت السلع إلى مجموعات. وبناء على أسلوب الإنفاق النهائي لنصيب الفرد من الناتج المحلي تم تحديد نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، حيث الإنفاق يساوى الأسعار مضروبة في الكميات. ولإجراء المقارنة استخدم نظام الدولة النجم، واعتبرت الولايات المتحدة الدولة النجم، ومن ثم قورن نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بالدولار لدول أمريكا اللاتينية. ويتضح لنا أن دراسة دول أمريكا اللاتينية اتبعت نفس المنهاج الذي اتبعته دراسات دول مجلس التعاون الأوربي في الخمسينات ويمكن إثارة نفس الانتقادات التي وجهت لهذه الأخيرة لدراسة دول أمريكا اللاتينية، هذا بالإضافة إلى أنها اقتصرت على عواصم الدول.

وقد قام البروفسور سوامز (Swamys) بإجراء دراسة مقارنة للصين والهند في عام ١٩٧٣م[١١] وقارن الهند والصين بالنسبة للولايات المتحدة. كما استخدم الناتج المحلي الصافي للمقارنة، حيث تم حساب نصيب الفرد من الناتج المحلي الصافي مقوما بالدولار لكل دولة من الدول محل الدراسة. ومما يجدر ذكره أن البروفسور سوامز قدر عدد سكان الصين لحساب نصيب الفرد من الناتج المحلي الصافي في الصين.

---

(10) **S. Braithwaite**, Real Income Levels in Latin America, *Review of Income and Wealth* (June 1968): 113.

(11) **R. Morris**, Comparing the Incomes of Nations: A Critique of the International Comparison Projects, *Journal of Economic Literature 22* (March, 1984): 40-57.

في منتصف الستينات بدأت الأمم المتحدة تفكر جديًا في وضع نظام للمقارنة الجماعية الدولية[١٢]، وحاولت الدراسات التي أجرتها الأمم المتحدة تجنب المشاكل المنهجية وعيوب الأساليب السابقة لها. ولقد كان أول هذه الدراسات في عام ١٩٦٧م، وشملت ستة دول، ثم عادت في عام ١٩٧٠م لتشمل عشر دول هي كولومبيا، فرنسا، ألمانيا الغربية، هنغاريا، الهند، إيطاليا، اليابان، كينيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، اختيرت هذه الدول لأسباب منهجية تتعلق بالدخل القومي، الموقع، الظروف الاجتماعية والاقتصادية. ولقد استخدمت الدراسة أسلوب الدولة النجم وحددت الولايات المتحدة لذلك، وبمقارنة الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته الأساسية مقومة بالدولار. وبالطبع فإن الانتقادات التي وجهت للدراسات السابقة والتي تتعلق بأسعار الصرف وصفة عدم الانتقالية، واختلاف النتائج باختلاف الدولة النجم يمكن إثارتها هنا. إضافة إلى أن المقارنة. الثنائية لأي دولتين لا تصح ما لم تنسب إلى الولايات المتحدة.

كما قامت الأمم المتحدة تحت مظلة مشروع المقارنة الدولية بإجراء مقارنة أخرى في عام ١٩٧٣م. وبنفس الأسلوب السابق لست عشرة دولة وذلك بإضافة كل من بلجيكا، إيران، كوريا، ماليزيا، نيوزلانده، الفلبين إلى مجموعة الدول السابقة. وفي عام ١٩٨٢م قدم لنا كرافس، وهيستون، وسمرز (Kravis, Heston & Summers) التقرير الثالث لمشروع المقارنة الدولية[١٣]، وقد أخذ في الاعتبار الانتقادات التي وجهت للدراسات السابقة، واستخدم أسلوب تحديد متوسط الأسعار لتحديد قيمة كل سلعة أو مجموعة من السلع تدخل في حساب الناتج المحلي. كما اتبع منهج روبرت جيري (R.Geary) لحل المعادلات الخاصة بذلك[١٤]. وبذلك فإن المؤشرات التي تم التوصل إليها تميزت بأنها غير منحازة لدولة معينة، وإمكانية المقارنة الجماعية بين مجموعة من الدول دون الحاجة إلى وجود الدولة النجم، وطورت هذه الدراسة أسلوب المنتج النوعي للدول والذي ساعد على القضاء على مشكلة عدم تجانس الدول[١٥]. وشمل التقرير أربعًا وثلاثين دولة منها أربع دول ذات اقتصاد مخطط، سبع دول نامية – أما المنهج الذي اتبعته الدراسة فهو تجميع الأسعار لمائة وخمس وثلاثين مجموعة من مجموعات السلع، وتحديد الأسعار المحلية لها ثم تحديد الكميات بناءً على أن الإنفاق يساوي الكميات مضروبة في الأسعار. وبالطبع، فإن هذا الأسلوب يتسم بالدقة، فضلا عن أنه على درجة عالية من الاكتمال ولكنه يتطلب بذل الكثير من المال فضلا

---

(١٢) قام بالدراسة مجموعة جامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة، وبالتعاون مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

(13) **I. Kravis., A. Heston,** and **R. Summers,** *Word Product and Income: International Comparison of Real Gross Domestic*, Baltimore, MD: Johns Hopkins Univ. Press, 1982.

(14) **R. Geiry**, A Note on the Comparison of Exchange Rate and Purchasing Power Between Countries, *Journal of Royal Statistics*, Society 121(1), (1958): 97-99.

(15) Heterogeneity of Countries.

عن الوقت. ولقد قدم لنا التقرير الثالث لمشروع الأمم المتحدة للمقارنة الدولية نموذجًا فريدًا ومكتملاً للمقارنة الدولية،كما قدم لنا عدة نتائج من أهمها وجود فارق بين أسلوب المقارنة بتقييم الناتج القومي بأسعار الصرف والأسلوب المتبع في التقرير فمثلاً اتضح أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في عام ١٩٧٠م في ألمانيا الغربية محسوبا بأسلوب التقرير أكبر بمقدار ١٦٪ عنه في حالة حسابه وبأسعار صرف الدولار، بينما في حالة الهند يكون اكبر بمقدار ٢٤٥٪. وقدمت لنا الدراسة مؤشر انحراف سعر الصرف (Exchange Rate Deviation Index) وهو عبارة عن نسبة الناتج المحلي مقيمًا بالدولار إلى الناتج المحلي محسوبًا بالطريقة المتبعة في الدراسة. وبالطبع فإن هذا المؤشر يعطينا فكرة عن مدى انحراف سعر الصرف عن عكسه للقوة الشرائية للعملة (PPP) ولقد تم حساب هذا المؤشر لكل دولة من الدول محل الدراسة.

كما توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود علاقة بين الناتج المحلي الحقيقي، والناتج المحلي النقدي،كما يتوقف الناتج المحلي الحقيقي على مدى انفتاح الدولة على العالم الخارجي، وعلى مدى انغلاقها عن العالم الخارجي، حيث تتأثر الأسعار بهذين العاملين. ولقد اهتمت الدراسة التي أجراها كرافس وسمرز وهيستون في عام ١٩٧٨[١٦] بهذا الأمر وذلك بهدف ملء الفراغ للمقارنة الدولية، وذلك للدول التي لا تتوافر فيها البيانات والإحصائيات التي تساعد على تطبيق أسلوب التقرير الثالث للأمم المتحدة. واستخدمت الدراسة العلاقة السابقة بين الناتج المحلي الحقيقي والمتغيرات الثلاث أعلاه حيث قدرت دالة انحدار الناتج المحلي الحقيقي على اعتبار الناتج المحلي النقدي متغير مستقل، معيار مدى انفتاح الدولة على العالم الخارجي، ومعيار انعزال الدولة عن العالم الخارجي كمتغيرات مستقلة أيضًا، وقدرت دالة الانحدار للفترة ١٩٦٣-١٩٧٠م للدول محل الدراسة، ثم استخدمت الدالة المقدرة في تقدير الناتج المحلي الحقيقي لعام ١٩٧٠م ولعام ١٩٧٣م. وانتهت الدراسة إلى أن الطريقة التي اتبعتها والتي أطلق عليها الطريقة المختصرة تعود بنتائج مرضية وجيدة، ولكها لا تغني عن أسلوب التقرير الثالث، طالما توافرت الإحصائيات والإمكانيات.

ونود نهاية أن نشير إلى أن هناك الكثير من الدراسات والتي تناولت مقارنة نصيب الفرد من الناتج المحلي مستعملة إحصائيات مجهزة سابقًا، ولكن تركيزنا هنا كان على تلك الدراسات ذات الأهمية الخاصة، والتي أضافت بعدًا جديدًا في مجال المقارنة الدولية للناتج المحلي الحقيقي والمستويات العامة للأسعار.

(16) **I. Kravis, A. Huston** and **R. Summers**, Real GDP Per Capita for More Than One Hundred Countries, *Economic Journal* (June 1978): 215.

اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

تتميز دول الخليج العربي بتشابه كبير في النواحي التاريخية والجغرافية والاجتماعية والسياسية، مما يشجع على قيام التعاون بين هذه الدول. ومما يدعو إلى قيام هذا التعاون سيادة نظام الاقتصاد الحر، إضافة إلى وجود صفات مشتركة في ملامح الهياكل الاقتصادية لهذه الدول. ولكن علينا أن ندرك أن هنالك أوجه اختلاف بين اقتصاديات هذه الدول مما يستدعي وجود التكامل. هذا التكامل سيساعد على تلاشي هذه الاختلافات والإسهام في مسيرة التنمية الشاملة للمنطقة. وتتميز دول المجلس بتشابه كبير في اقتصادياتها ممثل في:

١ - الأهمية النسبية لقطاع النفط

نظرًا لضخامة إنتاج النفط في دول مجلس التعاون، فإن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي كبيرة مما يجعله يحتل المرتبة الأولى بين جميع القطاعات. فكما هو واضح من جدول رقم (١) فإن قيمة الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي تشكل نسبا مرتفعة في دول مجلس التعاون. إلا أنه يلاحظ انخفاض هذه النسبة في بعض الدول لفترة الثمانينات كما هو الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية. أما بالنسبة لدول المجلس مجتمعة، فإن نسبة قيمة الناتج النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من ٥٧,٧٣٪ في عام ١٩٨١م إلى ٤٢,١٧٪ في عام ١٩٨٥م مما يعكس رغبة هذه الدول في تنويع مصادر دخلها بدلا من الاعتماد على مصدر واحد. إلا أن هذه النسبة مازالت مرتفعة نسبيًا مما يؤكد أهمية قطاع النفط في تكوين النواتج المحلية لدول مجلس التعاون الخليجي.

جدول رقم (١)

قيمة الصادرات النفطية ونسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي

لدول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	قيمة الصادرات النفطية (بليون دولار)			نسبة قيمة الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي		
	٨١	٨٣	٨٥	٨١	٨٣	٨٥
الإمارات العربية المتحدة	١٨,٨	١٢,٩	١١,١	٥٦,٤	٤٦,٨	٤٠,٢
البحرين	١,٤	٢,٦	٢,٠	٣٢,٦	٥٣,٦	٣٨,٩
المملكة العربية السعودية	١١٣,٢	٤٧,٨	٢٦,٤	٧٣,٦	٣٩,٨	٢٦,٢
سلطنة عمان	٤,٤	٣,٩	٤,٥	٦٠,٧	٤٩,١	٤٦,٠
قطر	٥,٣	٣,٠	٢,٨	٦١,٤	٤٦,٩	٥١,٢
الكويت	١٤,٩	١٠,٠	١٠,٦	٦١,٧	٤٦,٩	٥٠,٥
مجموع دول المجلس	١٥٨,٠	٨٠,٢	٥٧,٤	٧٥,٧٣	٤٧,١١	٤٢,١٧

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، ١٩٨٦م ، ص ٣١٤.

٢ - ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب ارتفاع إيرادات النفط في السنوات الأخيرة وانخفاض عدد السكان في هذه الدول. ويوضح الجدول رقم (٢) أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في دول مجلس التعاون لعام ١٩٨٥م يتراوح بين ٧٨٥٧,٣ دولار أمريكي في عمان، ٢٢٤٦٨,٨ دولار في دولة قطر. أما من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى مجموع دول المجلس فقد انخفض من ١٩٢٥١,٨ دولار أمريكي في عام ١٩٨١م إلى ١٤٢٢٣,٦ دولار أمريكي في عام ١٩٨٥م، ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط وزيادة عدد سكان هذه الدول. كما يلاحظ من الجدول رقم (٢) أن دولة قطر تحتل المرتبة الأولى من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٥م، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة ثم دولة الكويت. حيث نجد أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام يبلغ ١٩٤٤٥,٩ دولار أمريكي، ١٤١٧٣ دولار أمريكي على التوالي. وتأتي في المرتبة التالية دولة البحرين ثم المملكة العربية السعودية فسلطنة عمان.

جدول رقم (٢)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)		
	٨١	٨٣	٨٥
الإمارات العربية المتحدة	٢٨٩٣٠,٣	٢١١٦٥,٢	١٩٤٤٥,٩
البحرين	١٢٢٣٩,٣	١٢٢٩٩,٥	١٢٥٨٦,٧
المملكة العربية السعودية	١٥٥٨٦,٨	١٠٥٧٥,١	٨٨١٠,٢
سلطنة عمان	٧٠٤٦,٥	٧٠١٣,١	٧٨٥٧,٣
قطر	٣٥٣٥٢,٢	٢٤٠٤٣,١	٢٢٤٦٨,٨
الكويت	١٦٣٥٦,٠	١٣٥٠١,٤	١٤١٧٣,٠
مجموع دول المجلس	١٩٢٥١,٨	١٤٧٦٦,٢	١٤٢٢٣,٦

المصدر: الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "دراسات الدخل القومي" بغداد ، ١٩٨٥م.

والملاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تناقص في السنوات الأخيرة من عام ١٩٨١م إلى ١٩٨٥م لغالبية دول المجلس فيما عدا دولة البحرين وسلطنة عمان.

٣- ارتفاع التكوين الرأسمالي

في السنوات الأخيرة أخذت دول مجلس التعاون الخليجي بمبدأ زيادة حجم الاستثمارات الرأسمالية، وذلك بهدف تنويع مصادر الدخل القومي بدلا من اعتمادها على مصدر واحد فقط هو النفط. من هذا المنطلق أصبح التكوين الرأسمالي يكون نسبة مناسبة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول كما هو واضح من الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

تكوين رأس المال والمخزون ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس

الدولة	تكوين رأس المال والمخزون (بليون دولار)			نسبته إلى الناتج الإجمالي		
	٨١	٨٣	٨٥	٨١	٨٣	٨٥
الإمارات العربية المتحدة	٨,٧	١٧,٣	٨,٠	٢٦,١	٢٦,٦	٢٨,٩
البحرين	٢,١	٢,٣	٢,٥	٤٣,٦	٤٤,٣	٤٨,٣
المملكة العربية السعودية	٣٣,٣	٢٧,٣	٤٠,٦	٢١,٧	٣١,٥	٤٠,٣
سلطنة عمان	١,٧	٢,١	٢,٨	٢٣,٠	٢٦,٥	٢٨,٨
قطر	١,٥	١,٨	١,٥	١٧,٧	٢٧,٢	٢٧,٥
الكويت	٤,٢	٤,٨	٤,٤	١٧,٢	٢٢,٥	٢١,٠
مجموع دول المجلس	٥١,٥	٥٥,٦	٥٩,٨	٢٤,٩	٢٩,٨	٣٢,٥

المصدر: مجلس التعاون الخليجي- الأمانة العامة، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، ١٤٠٧هـ ص ١٩٨.

يتبين من جدول رقم (٣) أهمية التكوين الرأسمالي في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، فجميع الدول تشترك في مبدأ زيادة حجم الأموال المخصصة للاستمارات الرأسمالية. ففي دولة الإمارات العربية المتحدة نجد أن النسبة الموجهة لتكوين رأس المال الثابت ارتفعت من ٢٦,١٪ إلى ٢٨,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أما البحرين فقد ارتفعت نسبة تكوين رأس المال من ٤٣,٦٪ إلى ٤٨,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ١٩٨١، ١٩٨٥م على التوالي. أما المملكة العربية السعودية فإن نسبة تكوين رأس المال الثابت ارتفعت أيضًا من ٢١,٧٪ عام ١٩٨١م إلى ٤٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي لعام ١٩٨٥م. وبالنسبة لدول المجلس مجتمعة، فنجد أن تكوين رأس المال الثابت ارتفع من ٥١,٥ بليون دولار عام ١٩٨١م إلى ٥٩,٨ بليون دولار في عام ١٩٨٥م، مما يدل على اتجاه سياسة حكومات دول مجلس التعاون إلى زيادة حجم القاعدة الإنتاجية بهدف تنويع مصادر الدخل في المستقبل والإسراع في تكوين الهياكل الاقتصادية الإنتاجية لاقتصادياتها.

٤ - ارتباط السوق المحلي بالأسواق العالمية

تتميز اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بانفتاحها على أسواق العالم الخارجي، نظرا لاستيرادها غالبية السلع الاستهلاكية والاستثمارية من الخارج وتصديرها للزيت الخام. جدول رقم (٤) يبين قيمة الصادرات وقيمة الواردات ونسبة قيم كل منهما إلى الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (٤)

قيمة الصادرات والواردات لدول مجلس التعاون الخليجي

ونسبتهما إلى الناتج القومي الإجمالي

الدولة	الصادرات (م. دولار)		نسبتها إلى الناتج القومي الإجمالي	الواردات (م. دولار)	نسبتها إلى الناتج القومي الإجمالي
الإمارات العربية المتحدة	٨١	٢٤٥٦٣,٦	٧٣,٧	١٠٧٠٨,٣	٣٢,١
	٨٣	١٥٥٨٥,٧	٥٦,٦	٨٣٤٣,٢	٣٠,٣
	٨٥	١٦٤٧٢,٦	٥٩,٦	٨٢٩٩,٢	٣٠,٠
البحرين	٨١	٤٦٥٢,٤	١٠٨	٤٣٣٧,٥	١٠١
	٨٣	٣٧٦٣,٩	٧٧,٧	٣٣٦٩,٤	٦٩,٥
	٨٥	٢٢٣١,٤	٤٣,٤	٣٠٩٣,١	٦٠,١
المملكة العربية السعودية	٨١	١٠٨٩١٧,٧	٧٠,٨	٤٦٥٤٩,٧	٣٠,٢
	٨٣	٦٤٦٦٩,٤	٥٤,٠	٥٤٦١٦,٧	٤٥,٥
	٨٥	٣٨٣٨٦,٧	٣٨,٢	٤٨٦٥٣,٢	٤٨,٤
سلطنة عمان	٨١	٤٦٩٤	٦٤,٧	٢٩٩٧,١	٤١,٣
	٨٣	٤٢٤٨,١	٥٣,٥	٣٣٤١,١	٤٢,١
	٨٥	٤٨٥٢,٤	٤٩,٦	٣٥٥٢,٤	٣٦,٣
قطر	٨١	٥٨٩٧,٣	٦٨,١	٢٤٨٩,٦	٢٨,٨
	٨٣	٣٨٨٩,٨	٦٠,٦	٢٢٧٧,٣	٣٥,٥
	٨٥	٢٧٨٢,٤	٥٠,٩	٢١٧٦,٤	٣٩,٨
الكويت	٨١	١٧٣٤٣,٤	٧١,٧	٩٦٤٤	٣٩,٩
	٨٣	١٢٠٥٢,٨	٥٦,٥	١٠٦٣٩,٢	٤٩,٩
	٨٥	١٢٣٠٣,٢	٥٨,٦	١٠٢٩٤,٣	٤٩,١
مجموع دول المجلس	٨١	١٦٦٠٦٨,٤	٦٧,٢	٧٦٧٢٦,٢	٤٥,٦
	٨٣	١٠٤٢٠٩,٧	٥٩,٨	٨٢٥٨٦,٩	٤٥,٥
	٨٥	٧٧٠٢٨,٧	٥٠,١	٧٦٠٦٨,٦	٤٤,٠

المصدر: مجلس التعاون الخليجي– الأمانة العامة، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، ١٤٠٧هـ، ص ١٩٨.

جدول رقم (٤) يوضح أن نسبة الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي بالنسبة لمجموع دول المجلس انخفضت من ٦٧,٢٪ عام ١٩٨١م إلى ٥٠,١٪ في عام ١٩٨٥م. وعلى الرغم من هذا

الانخفاض إلى أن النسبة لا تزال مرتفعة، مما يدل على ضعف قدرة الأسواق المحلية على استيعاب المنتجات الوطنية لهذه الدول، وذلك راجع إلى أن صادرات هذه الدول تتمثل أساسًا في النفط الخام. ونسبة الواردات إلى الناتج القومي الإجمالي لمجموع دول المجلس تتميز بالثبات النسبي في الفترة بين عام ١٩٨١م و١٩٨٥م. ففي عام ١٩٨١م كانت النسبة ٤٥,٦٪ ثم انخفضت إلى ٤٤٪ عام ١٩٨٥م ويدل هذا الثبات على اعتماد دول المجلس على استيراد غالبية السلع الاستهلاكية والاستثمارية من دول العالم الخارجي، مما يعكس عجز السوق المحلية عن توفير المتطلبات السلعية للمقيمين في هذه الدول.

٥ - مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي

إن مساهمات القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي تختلف من حيث الأهمية والحجم من دولة عضو لأخرى كما هو واضح من جدول رقم (٥).

وتبين البيانات الواردة في هذا الجدول أن قطاع البناء والتشييد يساهم بنسبة ١٠,١٪ في الناتج المحلي الإجمالي وهي أعلى نسبة في دولة الإمارات العربية المتحدة بعد قطاع النفط. ثم يليه الصناعات التحويلية ٩,٨٪ فقطاع التجارة ٨,٧٪ ثم الإسكان ٥,٤٪ فالبنوك والتأمين ٤,٩٪. وتأتي في المرتبة الأخيرة قطاع الزراعة التي يساهم بنسبة ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي لعام ١٩٨٥م.

وفي دولة البحرين بلغت مساهمة قطاع البنوك والتأمين نسبة ١٦,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهي أكبر نسبة في دول مجلس التعاون الخليجي ثم يليه في المرتبة الثانية قطاع التجارة والفنادق ١١,٩٪ فقطاع الصناعات التحويلية وقطاع النقل والمواصلات ١١,٤٪ ، ١١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. أما مساهمة قطاع البناء والتشييد فتبلغ ٩,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي ثم قطاع الإسكان ٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأخيرًا تأتي مساهمة قطاع الزراعة بأقل نسبة حيث تبلغ ١,١٪ من إجمالي الناتج المحلي لعام ١٩٨٥م.

أما في المملكة العربية السعودية فإن قطاع البناء والتشييد يحتل المرتبة الأولى بعد قطاع النفط من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٥٪ ويليه في المرتبة قطاع التجارة والمطاعم ٨,٨٪ ثم الصناعات التحويلية ٨,٣٪ فقطاع البنوك والتأمين ٦,٩٪ ثم النقل والمواصلات فالإسكان بنسبة ٤,٤٪ ، ٤٪ على التوالي. ويأتي في المرتبة الأخيرة قطاع الكهرباء والماء حيث يساهم هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٣ لعام ١٩٨٥م.

جدول رقم (٥)

النسبة المئوية لمساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي

الدولة	الأعوام	الزراعة	الصناعة التحويلية	الكهرباء، الماء، الغاز	البناء والتشييد	التجارة مطاعم وفنادق	بنوك وتأمين	نقل ومواصلات	الإسكان	خدمات أخرى	المجموع
الإمارات العربية المتحدة	٨١	٠,٨	٤,٣	١,٣	١٠,١	٩,٤	٤,٩	٣,٨	–	١	٣٥,٦
	٨٣	١,٢	٩	١,٩	١١,٦	٩,٨	١٠	٥,٣	–	١,٣	٥٠,١
	٨٥	١,٢	٩,٨	٢,٢	١٠,١	٨,٧	٤,٩	٢,٤	٥,٤	١,٩	٤٦,٦
	٨١	٢,١	١٤,٣	٠,٧	١٣,٢	٨,٧	٩,١	٦,٨	٨,٦	–	٦٣,٥
البحرين	٨٣	١,١	١١,١	١,١	٧,٨	١١,١	١٨,٣	٩,٨	٦,٠	٥,٧	٧٢,٠
	٨٥	١,١	١١,٤	١,٣	٩,٨	١١,٩	١٦,٢	١١,٣	٦,٩	٢,٥	٧٢,٣
	٨١	١,٢	٤,٤	٠,١	١١,٣	٤,٦	١,٢	٣,٩	٢,٩	١,٤	٣١
المملكة العربية السعودية	٨٣	٢,١	٥,٨	٠,٢	١٣,٣	٦,٨	٣	٥,٢	٣,٢	٢	٤١,٦
	٨٥	٣,١	٨,٣	٠,٣	١٥	٨,٨	٦,٩	٤,٤	٤	٢,٧	٥٣,٥
	٨١	٢	١	٠,٧	٥,٥	٥,٥	١,١	٢,٩	١,٨	١,١	٢١,٦
سلطنة عمان	٨٣	٢	١,٦	١,١	٦,٧	١٣,١	٢,٦	٣,٨	٤,٩	١	٣٦,٨
	٨٥	٣	٣,٣	١,١	٧,٤	١٢,١	٦,٨	٢,٧	–	١	٣٤,٤
	٨١	١	٣,٨	١,٢	٨,٨	٨,٢	٤,٢	٣,٣	–	٠,١	٣٠,٦
قطر	٨٣	٠,٩	٥,٦	٠,٥	٧,٢	٦,٧	٦,٧	٢,١	–	٢	٣١,٧
	٨٥	١,١	٨,٢	٠,٨	٤,٣	٦,٤	١,٦	٢,٦	٤,٩	١,٨	٣١,٧
	٨١	٠,٢	٠,٧	٠,٥	٣	٧	٣,٦	٢,١	–	–	٢٣,٤
الكويت	٨٣	٠,٦	٦,٥	٠,٦	٤,٧	٨,٧	٥,٢	٣,١	٥,٠	١,٦	٣٦,٠
	٨٥	٠,٦	٨	٠,٧	٥,٢	١٠,١	٥,٥	٣,٦	–	٢,٠	٣٥,٧

المصدر :الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، دراسات الحسابات القومية ، بغداد ، ١٩٨٥م .

ويساهم قطاع التجارة والفنادق بأعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي بسلطنة عمان حيث تبلغ نسبته ١٢,١٪ ثم يليه في المرتبة قطاع البناء والتشييد فقطاع البنوك بنسبة ٧,٤٪ ، ٦,٨٪ على التوالي. أما قطاع الصناعات التحويلية فيساهم بمقدار ٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي ثم يأتي في المرتبة الأخيرة قطاع الخدمات الأخرى (غير الحكومية) بنسبة ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك يتضح من الجدول نفسه أن قطاع الصناعات التحويلية يحتل المرتبة الأولى في دولة قطر من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث تبلغ نسبته ٨,٢٪ يليه في المرتبة الثانية قطاع التجارة والفنادق فقطاع الإسكان بنسبة ٦,٤٪، ٤,٩٪ على التوالي. أما قطاع الكهرباء والماء فيحتل المرتبة الأخيرة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث تبلغ نسبته ٠,٨٪ وفي دولة الكويت نجد أن مساهمة قطاع التجارة والفنادق في الناتج المحلي الإجمالي تحتل المرتبة الأولى بنسبة ١٠,١٪ يليه الصناعات التحويلية ٨٪ فالبنوك والتأمين ٥,٥٪ ثم البناء والتشييد ٥,٢٪. أما قطاع الزراعة فيأتي في المرتبة الأخيرة من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٦٪ لعام ١٩٨٥م.

مما سبق يتضح أن قطاعات البناء والتشييد، التجارة والفنادق، البنوك والتأمين من أهم القطاعات غير النفطية التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي وإن كانت تختلف من حيث الأولوية من دولة لأخرى. أما قطاع الصناعات التحويلية فيلاحظ أنه بدأ يأخذ أهمية كبرى في دول المجلس حيث يلاحظ ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بين الأعوام ٨١، ١٩٨٥م لكل دول المجلس مما يدل على اهتمام هذه الدول بتنويع مصادر دخلها وتوفير المزيد من السلع المصنعة في السوق المحلي. أما قطاع الزراعة فقد بقي دون المستوى المطلوب حيث إن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال منخفضة في دول المجلس فيما عدا المملكة العربية السعودية حيث ارتفعت نسبة مساهمته من ١,٢٪ عام ١٩٧٦م إلى ٣,١٪ عام ١٩٨٥م، وهذا دليل واضح على اهتمام حكومة المملكة بالتنمية الزراعية لسد حاجات السوق المحلي بالسلع المنتجة محليًا.

على الرغم من التجانس الكبير في اقتصاديات دول المجلس السابق الإشارة إليها، إلا أن هناك بعض الاختلافات البسيطة التي لابد من تذليلها حتى لا تكون عائقا يحد من مسيرة التكامل بين هذه الدول. وباستبعاد الجانب السياسي، فإن هذه الاختلافات تتمثل في:

١- الاختلاف في النظم النقدية من حيث طبيعة الوحدات النقدية المتداولة والجهاز المصرفي القائم ونظام القروض والودائع وسعر الفائدة التي تقدمها البنوك التجارية[١٧].

---

(١٧) المرجع السابق، ص ٥٥.

٢- الاختلاف في التشريعات والأنظمة المتعلقة بالاستثمار والهجرة وحقوق التملك[١٨].

٣- الاختلاف في نوعية النظم الاقتصادية المطبقة في دول المجلس، إضافة إلى اختلاف طبيعة علاقات هذه الدول الاقتصادية مع دول العالم.

٤- اختلاف الرسوم الجمركية على الواردات السلعية من الخارج.

٥- الاختلاف في درجة التقدم الاقتصادي بين دول المجلس من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الدخل القومي، مستوى الأسعار السائد، مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي.

النموذج الاقتصادي

مما لاشك فيه أن أفضل الطرق في المقارنة الدولية والتي تتسم بالمميزات والخصائص المرغوب فيها لإجراء المقارنة الدولية هي طريقة الأمم المتحدة. ولكن هذا الأسلوب يتطلب إحصائيات دقيقة تجمع من منابعها، ولما كنا في مجال بحثنا هذا ندرس إمكانية التكامل مما يتطلب الحصول على إحصائيات لمدة لا تقل عن خمس سنوات. فإن توافر إحصائيات يمكن استخدامها بالصورة المطلوبة في هذا الأسلوب يصبح أمرًا غير ممكن، فضلاً عن الوقت والمال المحدود والذي لا يفي بهذه الاحتياجات، لذا كان علينا لزامًا استخدام أسلوب الطريقة المختصرة لمقارنة الناتج المحلي لأنه أفضل الأساليب وأقربها لمشروع المقارنة الدولية للأمم المتحدة.

أولا: فرضيات النموذج

يقوم النموذج المستخدم في الدراسة على عدة فرضيات نذكر هنا أهمها، وعلى أن نذكر الأخرى عند التعرض لها فيما بعد:

الفرضية الأولى

إن هناك علاقة بين الناتج المحلي الحقيقي والناتج المحلي النقدي، ولقد أثبتت الدراسات التطبيقية السابقة صحة ذلك، حيث يقاس الناتج المحلي الحقيقي بالقوة الشرائية له، بينما يكون الناتج المحلي النقدي محولاً حسب أسعار الصرف.

الفرضية الثانية

إن أسعار الصرف لا تعكس القوة الشرائية للنقود، مما يعني عدم قبول الفرض التقليدي النقدي بسيادة السعر الواحد للسلعة دوليًا. وهذا الافتراض مبني على أساس وجود تكاليف نقل، وتخزين مما يترتب عليه اختلاف الأسعار الحقيقية للسلع من دولة لأخرى.

---

(١٨) تقرير بنك الكويت الرياض، التعاون الاقتصادية الخليجي، جامعة الكويت، ١٩٧٩م.

الفرضية الثالثة

في الواقع هناك قوتان تتجاذب الأسعار المحلية لأي دولة، فالقوة الأولى تعمل على تساوي السعر المحلي مع الأسعار الدولية، وهذا يعتمد على مدى انفتاح الاقتصاد للعالم الخارجي- كلما كان الاقتصاد المحلي أكثر انفتاحا على العالم الخارجي كلما اقتربت الأسعار المحلية من الأسعار الدولية. أما الاتجاه الثاني، فإنه يعمل على ابتعاد الأسعار المحلية عن الأسعار الدولية، فإذا كان الاقتصاد المحلي أكثر انغلاقا على العالم الخارجي فإن الأسعار المحلية تبتعد عن الأسعار الدولية.

الفرضية الرابعة

إن الإنتاجية الاقتصادية لاقتصاد أي دولة من الدول تختلف عن الإنتاجية الاقتصادية للدول الأخرى، نظرًا لأن أسعار السلع التي لا تدخل في التجارة الدولية تؤثر بصورة إيجابية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي.

ثانيًا: صياغة النموذج

بافتراض اختلاف الإنتاجية لكل دولة من الدول محل الدراسة، وحيث إن الهدف من دراستنا هو المقارنة، فإنه يمكننا اعتبار ما يلي:

$$(١)\ ر_{هـ} = \frac{نفج_{هـ}}{نفج_{و}}$$

$ر_{هـ}$ = مصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي للدولة محل المقارنة منسوبًا للولايات المتحدة.

حيث $نفج_{هـ}$ نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي للدولة محل المقارنة (مقيسًا بالدولار).

$نفج_{و}$ نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي للدولة الأساس وهى الولايات المتحدة.

$$(٢)\ ن_{هـ} = \frac{ننفج_{هـ}}{ننفج_{و}}$$

$ن_{هـ}$ = نصيب الفرد من الناتج المحلي النقدي للدولة محل المقارنة منسوبًا للولايات المتحدة.

حيث $ننفج_{هـ}$ نصيب الفرد من الناتج المحلي النقدي للدولة محل المقارنة هـ (مقيسًا بالدولار).

$ننفج_{هـ}$ نصيب الفرد من الناتج المحلي النقدي للدولة الأساس (الولايات المتحدة).

وعلى افتراض أن $ث_{ن}$ هو سعر السلع محل التجارة الدولية، $ث_{ف}$ هو سعر السلع التي لا تدخل في التجارة الدولية ويتم إنتاجها واستهلاكها محليًا. فإننا نستطيع القول أن نسبة $ن_{هـ}$ إلى $ر_{هـ}$ هي مؤشر لمتوسط السعر الموزون للسلع جميعها أي:

$$ن_{هـ}/ر_{هـ} = أ\ ث_{ن} + (١-أ)\ ث_{ف} \qquad (١)$$

حيث إن أ، (١– أ) هي نسبة الإنفاق على السلع التي تدخل في التجارة الدولية، نسبة الإنفاق على السلع التي لا تدخل في التجارة الدولية على التوالي:

وإذا فترضنا أن ثن=١ فإن معرفة ثف، أ تمكننا من معرفة رهـ، ولكن الواقع خلاف ذلك حيث نهـ معروفة. ونظرًا لأن (ثف) سعر السلع التي لا تدخل في التجارة الدولية دالة لنصيب الفرد من الناتج المحلي، يمكننا كتابة العلاقة التالية:

رهـ = د(نهـ)

فمن المتوقع لدولة الأساس أن تكون رهـ = نهـ. وبالتالي للدول محل الدراسة:

(١) رهـ < نهـ

(٢) بأخذ تفاضل الدالة فإن:

$$\frac{\text{د (رهـ / نهـ)}}{\text{د رهـ}} < \text{صفر}$$

أي إنه كلما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، فإن مؤشر الاختلاف عن سعر الصرف للناتج المحلي $\frac{\text{رهـ}}{\text{نهـ}}$ يقل (نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي النقدي). وهو أمر أكدته الدراسات التطبيقية التي قامت بها الأمم المتحدة للمقارنة الدولية.

ثالثًا: توصيف النموذج

يمكننا من المعادلة (٢) كتابة العلاقة بين نهـ، رهـ في الصورة اللوغارتيمية التالية:

لو رهـ = أ + ب لو نهـ (٣)

فعندما تكون رهـ = ١ فإن نهـ = ١ مما يعني أن أ = صفر، وهذا يستوجب إلغاء الجزء المقطوع من المحور الرأسي من الدالة (الثابت). كما أن صفر < ب <١.

ولقد أوضحت الدراسات أن إضافة مربع المتغير نهـ إلى الدالة يحسن أداءها إضافة إلى أخذه بعين الاعتبار إمكانية انحناء الدالة.

كما أن مدى انفتاح الدولة على العالم الخارجي يدفع بالأسعار المحلية نحو التساوي مع الأسعار الدولية، بينما مدى انغلاقها يعمل في الاتجاه المعاكس. من هذا يتضح أن الناتج المحلي محولا

بأسعار الصرف لاقتصاد أكثر انفتاحًا على العالم الخارجي سيكون أكثر اقترابا من الناتج المحلي الحقيقي عنه لاقتصاد مغلق. مما يعني أن مؤشر الاختلاف عن سعر الصرف (رهـ/نهـ) للاقتصاد المفتوح على العالم الخارجي يكون صغيرًا ولذلك لابد من إدخال متغيرات تعبر عن انفتاح وانغلاق الاقتصاد القومي عن العالم الخارجي.

لقد جرت العادة على استخدام نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي كمؤشر لانفتاح الاقتصاد القومي، نظرًا لأن الصادرات والواردات هي القنوات التي تتأثر عن طريقها الأسعار المحلية بالأسعار الدولية.

أما انغلاق الاقتصاد القومي، فيمكن التعبير عنه بالفرق بين الأسعار المحلية والأسعار الدولية، وذلك بأخذ مربع الفرق بين مكمش الناتج المحلي للدولة المقارنة ومكمش الناتج المحلي للعالم. ولقد تم احتساب مكمش الناتج المحلي للعالم وفقًا للمعادلة التالية:

م ع = ٠,١٣ م ب + ٠,١٣ م ف + ٠,١٣ م ت + ٠,٤٢ م و + ٠,١٩ م ي (٤)

حيث م = مكمش الناتج المحلي.

ع = العالم، ب = بريطانيا، ف = فرنسا، ت = ألمانيا الاتحادية.

و = الولايات المتحدة، ي = اليابان.

وتعبر الأوزان المعطاة لكل دولة من الدول عن الوزن المستخدم في احتساب سعر وحدة صرف حقوق السحب الخاصة (SDR) لعام ١٩٨٠م.

وفقًا لما سبق يمكننا التعبير عن الدالة المقدرة كما يلي:

$$\text{لو } ر_{هـ} = أ_1 \text{ لو } ع_{هـ} + أ_2 \text{ لو } ف_{هـ} + أ_3 \text{ لو } ن_{هـ} + أ_4 (\text{لو } ن_{هـ})^2$$

حيث $ر_{هـ} = \frac{\text{نفج}_{هـ}}{\text{نفج}_{و}}$

$ن_{هـ} = \frac{\text{ننفج}_{هـ}}{\text{ننفج}_{و}}$

$ف_{هـ} = \frac{ح_{هـ}}{ح_{و}}$

حيث $ح_{هـ}$ = نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي لدولة المقارنة هـ.

حـ = نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي لدولة الأساس (الولايات المتحدة).

$$ع_{هـ} = \text{مجـ}_{ت=١٩٧٦}^{١٩٨٥} (م_{ع} - م_{هـ})^{٢} / ١٠$$

حيث م ع = مكمش الناتج المحلي للعالم محسوبًا طبقًا للمعادلة.

م هـ = مكمش الناتج المحلي لدولة المقارنة (هـ).

أ١، أ٢، أ٣، أ٤ هي معاملات المتغيرات المستقلة.

ويلاحظ إن مجموع سنوات الدراسة عشر سنوات، وللفترة (١٩٧٦-١٩٨٥)، وتم استخدام إحصائيات سنوية لتقدير العلاقة رقم (٥).

كما استخدمت طريقة المربعات الصغرى لذلك ولكل دولة من دول المجلس، واتضح إن التصحيح للدرجة الأولى من الارتباط التلقائي[١٩] يعطي نتائج أفضل ولذا تم اعتماد ذلك في النتائج.

تحليل النتائج الإحصائية للدراسة

يتضح من النموذج أنه يقوم على أساس اختلاف الطاقة الإنتاجية للدول محل الدراسة، مما يترتب عليه أن نتوقع أن أسعار السلع التي لا تدخل في التجارة الدولية ستكون ذات علاقة طردية مع نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، بينما أسعار السلع التي تدخل في التجارة الدولية ستكون ليس لها علاقة مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن أوضحت لنا الدراسات السابقة أن هنالك علاقة بينهما. وقد يكون السبب وراء هذه العلاقة هو اختلاف درجة تأثر أسعار السلع بالمتغيرات في الأسعار الدولية، واختلافها من دولة إلى أخرى. ولذا فإنه لابد من إدخال متغيرات تعكس ذلك في النموذج، وتتمثل هذه في مؤشرات مدى انفتاح وانغلاق الاقتصاد القومي على العالم الخارجي. ولقد تم تقدير النموذج، الموضح بالعلاقة رقم (٥)، والذي يوضح العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي النقدي، لدول مجلس التعاون الخليجي. يوضح جدول رقم (٦) النتائج الإحصائية لتقدير الدالة. ويلاحظ انخفاض قيمة المعيار الإحصائي (ت) لبعض المعاملات، ولكن جرت العادة في الدراسات المماثلة الاعتماد على المعيار الإحصائي (ف)[٢٠]. ويتضح لنا من هذا المعيار (ف) أن كل المعادلات المقدرة للدول محل الدراسة ذات درجة عالية من ثقة، وبإجراء الاختبارات الإحصائية على الدوال نرفض فرض العدم القائل بأنه لا توجد علاقة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لكل لدولة من الدول. أما قيم معامل التحديد ($ر^{٢}$) في هذه الدالة فهي مرتفعة لجميع الدول الأعضاء.

(19) Correction For First Order Autocorrelation.

(20) **I. Kravis, A. Heston,** and **R. Summers**, Real GDP Per Captia for More than one Hundered Countries, *Economic Journal* (June 1978), P. 227.

جدول رقم (٦)

معاملات دالة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي

(المتغير التابع: اللوغاريتم الطبيعي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منسوبًا للولايات المتحدة)

الدولة المتغير المستقر*	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
مؤشر مدى انغلاق الاقتصاد القومي	٠,٠٠٠١- (٠,١٠-)**	٠,٠٠١ (٠,١١)	٠,٠٠٠١ (٠,١١)	٠,٠٠٥ (٠,٩٥)	٠,٠٠٧ (١,٨٠)	٠,٠٠١ (٠,٥٣)
مؤشر مدى انفتاح الاقتصاد القومي	٠,٢٤٠٩ (٢,٠٣)	٠,٤٨- (٠,١٦-)	٠,٣٧- (١,١٣-)	٢,٣٠ (١,٤٣)	٣,١٥ (٦,١١)	١,٤٥ (٣,٨٢)
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي النقدي منسوبًا للولايات المتحدة	١,٨٤٤ (١٤,٢٤)	٢,٣٥ (١,٠٥)	٢,٣٦ (١٠,٤٧)	١,٥٠ (١,٩٧)	٠,٥٥ (١,٧٩)	٠,٨٤ (٢,٦٦)
مربع اللوغاريتم الطبيعي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي النقدي منسوبًا للولايات المتحدة	٠,٠٩٧- (٨,٧٥-)	٠,١٣- (٠,٧٠-)	٠,١٥- (٧,٧٢-)	٠,٠٩- (١,٥١-)	٠,٠١- (٠,٣٨-)	٠,٠٠٩- (٠,٤٦-)
معامل التحديد (ر٢)	٠,٩٩	٠,٩٩	٠,٩٩	٠,٩٩	٠,٩٩	٠,٩٩
الاختبار الإحصائي ف	٩٩٩,٩	١٣٤٢,٣	٣١٢٠,٣	٣٧٥٠,٩	٣١٧٤,٤	٤٣٦٥,٩
مؤشر د-و ***	١,٩٢	١,٦٦	١,٨١	٢,٠٨	٢,٠٥	٢,١٣

* المتغيرات المستقلة في صورة اللوغاريتم الطبيعي.

** الأرقام التي بين الأقواس تدل على المعيار الإحصائي (ت) للمعامل تحت فرض العدم.

*** مؤشر د- وقبل التعديل للارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى لدول المجلس هي على التوالي:
١,٧١ ، ١,٣٣ ، ١,٥٣ ، ١,٢٠ ، ١,٦٢ ، ٢,٣٤.

مما يدل على حسن مطابقة الدالة للواقع. فقيمة هذا المعامل تساوي ٠,٩٩ أي إن نسبة التغير المشروح إلى التغير الكلي هو ٩٩٪. وبمعنى آخر أن المتغيرات المستقلة تشرح العلاقة الأصلية بنسبة ٩٩٪.

وتؤيد التقديرات تأثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون بمدى انفتاح هذه الدول على العالم الخارجي، بينما يكاد يكون أثر مدى انغلاق اقتصاديات هذه الدول مساويًا للصفر. وهذا يعكس واقع مجموعة دول مجلس التعاون ذات الاقتصاديات المفتوحة على العالم الخارجي، وتأثرها الكبير بما يحدث عالميًا. كما يعود ذلك إلى أن هذه الدول تصدر أساسًا سلعة واحدة (النفط) بينما تقوم باستيراد أغلب احتياجاتها من العالم الخارجي.

فإشارة معاملات متغير مدى انفتاح الاقتصاد القومي فإنه من المتوقع لها أن تكون سالبة ولكن في حالة تدخل الدولة بإتباع سياسيات اقتصادية معينة قد يؤدي إلى تغير الإشارة. وهذا هو الحال بالنسبة لكل من البحرين، قطر، السعودية، الإمارات حيث تعمل هذه الدول على منح إعانات أو الرقابة على الأسعار أو النظامين معًا، مما قد يؤدي إلى تغير الإشارة المتوقعة لهذا التغير.

أما إشارة معاملات متغير مدى انغلاق الاقتصاد القومي فمن المتوقع لها أن تكون موجبة، ولكن أيضا إتباع سياسات اقتصادية قد يؤدي إلى تغير الإشارة، وهذا ما حدث في دولة البحرين. كما أن مقدار معاملات مؤشر انغلاق الاقتصاد القومي كانت صغيرة وتراوحت بين ٠,٠٠٧ في السعودية إلى ٠,٠٠٠١. في البحرين وعمان على التوالي، وهذا يعكس عدم تأثير مؤشر مدى انغلاق الاقتصاد القومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، يتفق هذا مع واقع دول مجلس التعاون الخليجي. وتتضح الصورة بشكل أكبر عند مقارنة مؤشري مدى الانغلاق والانفتاح للاقتصاد القومي. فالملاحظ أن الأخير ذو تأثير كبير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث تراوحت معاملاته بين ٠,٢٤٠٩ ، ٣,١٥.

ومن الملاحظ أن معامل مؤشر مدى الانفتاح الاقتصاد القومي لم يتجاوز أكثر من ٠,٥ لكل من البحرين والكويت وعمان، وقد يعود ذلك إلى اعتمادها على موارد داخلية أخرى غير النفط. ومن الواضح أن هذه الموارد لا تدخل ضمن التجارة الدولية. (الصادرات، الواردات) وهي العنصر الأساسي في تركيب مؤشر مدى انفتاح الاقتصاد القومي. بينما بقية الدول تراوحت فيها قيمة المؤشر بين ١,٤٥ – ٣,١٥ ، مما يدل على تأثر المستويات العامة للأسعار لهذه الدول بشكل كبير بالأسعار الدولية نتيجة لانفتاحها على العالم الخارجي.

وتتفق نتائج التقديرات مع الأفكار السائدة في علم الاقتصاد حول تأثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالناتج المحلي الإجمالي النقدي. ويتضح من الجدول أن مدى هذا التأثير يختلف من دولة إلى أخرى (السعودية ٠,٥٥ ، عمان ٢,٣٦) ولكنه في النهاية ذو تجاوب إيجابي كما هو متوقع نظريًا. أما مربع اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي النقدي، فلقد حظي بالإشارة المتوقعة له والتي تعكس وجود انحناء في الدالة المقدرة، وإن كان مدى التأثر يختلف من دولة إلى أخرى حيث تراوحت قيمته بين ٠,٠٠٩ — ٠,١٥ .

في جدول رقم (٧) تم استخدام الدوال المقدرة لكل دولة من الدول محل الدراسة لاحتساب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعامي ١٩٧٦، ١٩٨٥م حسب العلاقة رقم (٥) وكذلك مؤشر اختلاف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن سعر الصرف.

يوضح جدول رقم (٧) انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ١٩٨٥م (بأسعار عام ١٩٨٠م) لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، ولعل هذا يرجع أساسًا إلى انخفاض العائدات البترولية (المصدر الأساسي للدخل).

جدول رقم (٧)

مقارنة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والنقدي

		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار ١٩٨٠م)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي النقدي	مؤشر اختلاف الناتج المحلي الإجمالي عن سعر الصرف
البحرين	٧٦	١٠٩٢٢,٨٧	٥٧٣٠	١,٩١
	٨٥	١٠٢٢٤,٦٠	١٢٥٨٦,٧	٠,٨١
	٧٦	١٦٤٧٠,٧٣	١٢٥١٤,٩	١,٣٢
الكويت	٨٥	١٥٤٦٣,٢٣	١٤١٧٣,٠	١,٠٩
	٧٦	٥٣٧٠,٦٢	٣٢٤٠,٥	١,٦٦
عمان	٨٥	٤٨٥٤,٧٩	٧٨٥٧,٣	٠,٦٢
	٧٦	٢١٨٤٩,٨٧	١٧٧٧٧,٣	١,٢٣
قطر	٨٥	٢٠٤٩٨,٣٦	٢٢٤٦٨,٨	٠,٩١
	٧٦	٧٢٨٠,٣٢	٧٤٨٢,٨	٠,٩٧
السعودية	٨٥	٦٨٦٠,٥٣	٨٨١٠,٢	٠,٧٨
	٧٦	٢٠٥١٦,٤٠	١٧٤١١,١	١,١٨
الإمارات	٨٥	١٨١٣٧,١٩	١٩٤٤٥,٩	٠,٩٣

كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسعودية أقل الدول انخفاضا – ٥,٨٪، وقد يرجع ذلك إلى اعتماد المملكة لسياسات تنموية زراعية وصناعية تعمل على توفير الاحتياجات المحلية، بينما أكثر الدول انخفاضًا الإمارات العربية المتحدة ١٢٪ وقد يرجع ذلك إلى اعتمادها بشكل أساسي ومستمر على عائداتها النفطية، وتراوحت نسبة الانخفاض لبقية الدول بين ٦,١٪ الكويت إلى ٩,٦٪ عمان ولعل هذا يعكس بصورة أساسية استمرارية اعتماد دول الخليج على البترول كمصدر للدخل ولكن بدرجات متفاوتة.

ويلاحظ من الجدول أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي النقدي لكل الدول (باستثناء الكويت) أكبر من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ١٩٨٥، بينما العكس في عام ١٩٧٦. ويرجع ذلك إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محسوبًا بأسعار عام ١٩٨٠. ويعكس ذلك انخفاض الأسعار في عام ١٩٧٦ عنه في عام ١٩٨٠، وارتفاع الأسعار في عام ١٩٨٥ عنه في عام ١٩٨٠ باستثناء الكويت. وقد يرجع ذلك إلى اعتماد دولة الكويت على مصادر أخرى للدخل، مما جعل تأثرها بانخفاض أسعار البترول أقل من بقية الدول محل الدراسة.

إن مؤشر انحراف الناتج المحلي الإجمالي بسعر الصرف لدول مجلس التعاون، يوضح مدى اختلاف الناتج المحلي الإجمالي محسوبًا بسعر الصرف عن الناتج المحلي الإجمالي محسوبًا بالطريقة

المختصرة. وينشأ الاختلاف بينهما نتيجة لاختلاف القوة الشرائية للعملة عن سعر صرفها، وبالتالي فإنه يعطي انعكاسًا لمستويات الأسعار العامة. وتساوي قيمة هذا المؤشر للولايات المتحدة واحدًا صحيحًا، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على تزايد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

والملاحظ في جدول رقم (٧) أن قيمة المؤشر لدول مجلس التعاون لعام ١٩٧٦م قد تراوحت بين ١,٩١ – ٠,٩٧ ونستطيع القول بأن الدول التي يقع فيها المؤشر بين ١,٣٢– ٠,٩٧ تقترب القوة الشرائية لعملاتها من سعر صرفها نسبيا[٢١]. كما يلاحظ أن نفس المؤشر لعام ١٩٨٥م قد تراوح بين ١,٠٩– ٠,٦٢ لدول مجلس التعاون. مما يعكس تغيرًا في قيمة المؤشر لكل الدول، ولقد كانت قيمة المؤشر لكل من عمان ٠,٦٢ ، السعودية ٠,٧٨، البحرين ٠,٨١ ويعكس هذا ارتفاع مستويات الأسعار لهذه الدول مقارنة ببقية دول المجلس، والتي كانت فيها قيمة المؤشر ١,٠٩ ، ٠,٩١ و ٠,٩٣ لكل من الكويت، قطر، الإمارات على التوالي.

فضلاً عن ذلك، فإن تغير قيمة المؤشر تعني عدم إمكانية عقد المقارنة للنواتج المحلية للدول المجلس محسوبة بأسعار الصرف، ذلك أن أسعار الصرف لا تعكس قوتها الشرائية الحقيقية. ولذا يصبح لزامًا علينا استخدام طريقة أخرى للمقارنة. وهذا ما حاولنا تقديمه في هذه الدراسة باستخدام الطريقة المختصرة لاحتساب النواتج المحلية الإجمالية الحقيقية لدول مجلس التعاون.

ملخص واستنتاجات

تعتبر الدراسة المقارنة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمستويات العامة للأسعار أحد محاور الارتكاز التي يمكن من خلالها إلقاء الضوء على التكامل الاقتصادي لدول التعاون الخليجي. وعند تعرضنا بالدراسة والتحليل لاقتصاديات دول المجلس، تبين أن هنالك تجانسًا كبيرًا في الهياكل الاقتصادية لهذه الدول، مما يجعل عملية التكامل أمرًا ميسورًا.

وقد تناولنا بالتفصيل شرح الطرق التطبيقية التي تمت في هذا المجال سواء للدول المتقدمة أو النامية. ولإجراء هذه الدراسة اتضح أن نموذج الأمم المتحدة للمقارنة الدولية هو أفضل النماذج الاقتصادية المستعملة. إلا أن عدم توافر الإحصائيات المناسبة استلزم اتباعنا للطريقة المختصرة لا لاقترابها وتشابه نتائجها بنتائج نموذج الأمم المتحدة. وقد غطت الدراسة الفترة من عام ١٩٧٦– ١٩٨٥م ، وبإحصائيات سنوية لدول المجلس.

(21) **I. Kravis**, Comparative Studies of National Income and Prices, *Journal of Economic Literature*, 22, (March 1984), 27.

ويعتمد النموذج المستخدم في الدراسة على وجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والنقدي. كما يؤثر على هذه العلاقة مدى انفتاح وانغلاق الاقتصاد القومي على العالم الخارجي.

ولقد تبين من معادلة الانحدار أن مؤشر انغلاق الاقتصاد القومي ذو تأثير طفيف على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، على عكس مؤشر انفتاح الاقتصاد القومي والذي كان تأثيره عليه كبيرا. كذلك اتضح أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي النقدي ذو أثر إيجابي، وبدرجة عالية من الثقة، على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وبتطبيق معادلة الانحدار على دول المجلس، كل دولة على حدة، تم حساب نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي بأسعار ١٩٨٠ ولعامي ١٩٧٦، ١٩٨٥. ولقد دلت النتائج الإحصائية على وجود ارتفاع في المستويات العامة للأسعار في دول المجلس في عام ١٩٨٠م عنها في عام ١٩٧٦م باستثناء السعودية. كما اتضح أن المستويات العامة للأسعار قد ارتفعت في عام ١٩٨٥م عنها في عام ١٩٨٠م باستثناء دولة الكويت وقد يرجع انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنوات الأخيرة لدول المجلس جزئيا لانخفاض عائدات النفط.

من هذه الدراسة يمكننا الخروج بتوصيات منها ما يتعلق بالبيانات والإحصائيات المنشورة ومنها ما يتعلق بنتائج البحث ونستطيع أن نجمل ذلك فيما يلي:

١- ضرورة إزالة الفوارق بين اقتصاديات دول المجلس والتي تتمثل في توحيد الأنظمة، واللوائح والتشريعات الحكومية في مجال المال والتجارة الخارجية. كما يجب الاتجاه نحو إيجاد عملة موحدة لدول المجلس لتفادي مشاكل اختلاف أسعار الصرف للعملات المحلية، وتغير قوتها الشرائية، مما يؤثر على النواتج المحلية الإجمالية الحقيقية لهذه الدول.

٢- تشير هذه الدراسة إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتأثر بدرجة عالية بمؤشر انفتاح الاقتصاد القومي على العالم الخارجي (٠,٣٧ عمان - ٣,١٥ السعودية). الأمر الذي يتطلب إيجاد نوع من التوازن بين مدى انغلاق وانفتاح اقتصاديات دول المجلس على العالم الخارجي. ذلك أن هذا التوازن يضمن استقرار المستويات العامة للأسعار.

٣- اتضح من هذه الدراسة وجود فوارق كبيرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين دول المجلس (عمان ٤٨٥٥- قطر ٢٠٤٩٨). فهذا الفارق يعمل على هجرة عناصر الإنتاج إلى الدول التي يتمتع أفرادها بنصيب عالٍ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. لذا لابد من العمل على إزالة هذه الفوارق عند الإقدام على إجراء عملية التكامل.

٤- إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد تأثر خلال السنوات الأخيرة بانخفاض عائدات النفط (عمان ١٢٪ لعام ١٩٨٥م) مما يستوجب إيجاد مصادر أخرى للدخل لدول المجلس. ولقد اتضحت هذه الصورة بشكل جلي في حالة السعودية (٥,٨٪ نسبة الانخفاض لعام ١٩٨٥م) والتي اعتمدت سياسات تنموية زراعية وصناعية مختلفة لتنويع مصادر الدخل. لذا لابد من العمل على تنويع مصادر الدخل لدول المجلس وذلك بإيجاد السبل والوسائل التي تعمل على تحقيق ذلك في إطار التكامل الاقتصادي.

٥- أظهرت هذه الدراسة وجود فارق في المستويات العامة للأسعار بين دول المجلس (عمان ٠,٦٢، الكويت ١,٠٩ في عام ١٩٨٥م) وقد ساعد على تضخم هذا الفارق اختلاف حجم هذه الدول. ونظرًا لأن اختلاف المستويات العامة للأسعار على ارتفاعها في جميع الدول الأعضاء، فلابد من العمل على تقليص حجم هذه الفجوات بإتباع السياسات الاقتصادية الملائمة قبل الشروع في التكامل الشامل.

٦- يبين مؤشر اختلاف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن سعر الصرف أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محسوبا بالطريقة المختصرة يختلف عنه محسوبًا بأسعار صرف العملات المحلية للدول الأعضاء. مما يعني عدم إمكانية إجراء المقارنات بين النواتج المحلية والمستويات العامة للأسعار محسوبة بأسعار الصرف، ولابد من قياسها بقوتها الشرائية. لذا لابد أن تعكس أسعار صرف العملات المحلية قوتها الشرائية، وقد يكون الطريق إلى ذلك بتثبيت أسعار صرف عملات الدول الأعضاء فيما بينها. وهذا قد يساعد على تحقيق الهدف الأسمى ألا وهو توحيد العملة والنظام النقدي للدول الأعضاء.

ملحق إحصائي

الدولـــــــة*		مؤشر انغلاق الاقتصاد على العالم الخارجي	مؤشر انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي النقدي	مربع اللوغاريتم الطبيعي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي النقدي
البحرين	٧٦	٨,٩٩	٢,٥٧	٨,٦	٧٤,٠
	٨٥	٨,٢١	١,٩٧	٩,٤	٨٨,٤
	٧٦	٨,٩٤	١,٨٧	٩,٤	٨٨,٤
الكويت	٨٥	٨,٢٢	١,٩٥	٩,٦	٩٢,٢
	٨٦	٨,٩٩	١,٨٦	٨,١	٥٦,٦
عمان	٨٥	٨,٢٢	١,٦٣	٩,٠	٨١,٠
	٨٦	٨,٩٩	١,٦٩	٩,٨	٩٦,٠
قطر	٨٥	٨,٢٢	١,٦٩	١٠,٠	١٠٠,٠
	٧٦	٨,٩٩	١,٥٠	٨,٩	٧٩,٠
السعودية	٨٥	٨,٢٢	١,٤٦	٩,١	٨٢,٨
	٧٦	٨,٩٨	١,٧٦	٩,٨	٩٦,٠
الإمارات	٨٥	٨,٢٢	١,٦٣	٩,٩	٩٨,٠

* المتغيرات في صورة اللوغاريتم الطبيعي لها، وجميعها منسوبًا للولايات المتحدة.

المراجع

أولا : المراجع العربية

الأمم المتحدة، دراسات الدخل القومي، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، بغداد، ١٩٨٥م.

تقرير بنك الكويت الوطني، التعاون الاقتصادي الخليجي، جامعة الكويت، ١٩٧٩م.

حسين، صلاح الدين، أبعاد التعاون الاقتصادي الخليجي، ط ١، مطابع جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ١٤٠٥هـ.

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، بغداد، ١٩٨٦م.

مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، ١٤٠٧هـ.

مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، ١٤٠٥هـ.

ثانيًا : المراجع الأجنبية

Barithwaite, S., Real Income Levels in Latin America, *Review of Income and Wealth*, June, 1968.

Board of Trade, *Report on an Inquiry*...., London, Darling & Son, 1916.

Geary, R. A. Note on the comparison of Exchange Rate and Purchasing Power Between Countries, *Journal of Royal Statistics Society*, **121** (**1**),. 1958.

Gilbert, M. and **Kravis I**., *An International Comparison of National Products and the Purchasing Power of Currencies*, Paris: OEEC, 1958.

Gilbert, M. and **Kravis I**., Comparative National Problems and Price Levels, Paris: OEEC, 1958.

International Monetary Fund, International Financial Statistics, l976-1986, Washington, D.C. IMF.

King, G. *Two Tracts*, Ed. Barnett, G. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1936.

Kravis, Irving B. *Towards an Explanation of National Price Levels* 52, Princeton, NJ: Princeton University Press, Nov.1983.

Kravis, Irving B. Comparative Studies of National Income and Prices, *Journal of Economic Literature* **22**(**1**), March, 1984.

Kravis, I. Heston, A. and **Summers, R.,** *International Comparison: of Real Product and Purchasing Power*, Baltimore,. MD. John Hopkins University Press, 1978.

Kravis, I. Heston, A. and **Summers, R.,** Real GDP Per Capita for More than One Hundred Countries, *Economic Journal*, June, 1978, 215-242.

Kravis, I. Heston, and **Summers, R.,** *World Product and Income: International. Comparison of Real Gross Domestic Products*, Baltimore, MD: John Hopkin: Univ. Press, 1982.

Morris, Robin, Comparing the Incomes of Nations: A Critique of the International comparison Projects, *Journal of Economic Literature* **22** (**1**), March, 1984.

Paige, M. and **Bombach, G.,** *A Comparison of National Output and Productivity in the United Kingdom and the United States*, Paris: OEEC, 1959.

GDP and Price Levels: A Comparative Study of the GCC

MOHAMMAD NAJEEB GAZALI KHAYAT
and
ABDULAZIZ AHMAD DIYAB
Assistant Professors
Economics Department
Faculty of Economics and Administration
King Abdul-Aziz University, Jeddah, Saudi Arabia

ABSTRACT. The Gulf countries seek to develop their own region. Integration is one of the tools to achieve this objective. These countries have common characteristics as well as different ones. Therefore, it is important for these countries to pinpoint these differences as integration becomes a reality.

This paper investigates those differences in terms of GDP and level of prices. If the level of GDP is different, those countries with high GDP will enjoy faster development by attracting factors of production. A similar argument could be held for the level of prices.

The methodology adopted in this study depends on the relationship between real and nominal GDP. This relationship is affected by the degree of closeness and openness of the economy.

The empirical results show that there are differences in GDP per capita between the Gulf countries which were affected by the degree of openness and closeness of the economy. This shows the need for balancing these countries' flows of trade. On the other hand, the results show differences in the level of prices within these countries which were affected by the economic power.